



شركة داركم للتصوير والاعرض - عجم

ASSEMBLY DECISION - DRKM - 23/12/2008

التاريخ: ٢٠٠٨/١٢/٢٢

الرقم: D-COR-2008-0602

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
دائرة الإفصاح

الموضوع: الإفصاح عن تعديل غایات الشركة

بعد التحية،

بالإشارة إلى تعليمات الإفصاح واجتماع الهيئة العامة غير العادي والذي عقد يوم أمس ٢٠٠٨/١٢/٢١ يرجى الأخذ علماً بأن الهيئة العامة قد قررت إسقاط غایة التأمين من غایات الشركة وتم اعتماد التمويل والاستثمار كغایات أساسية للشركة، وبناءً عليه تم تعديل اسم الشركة ليصبح شركة داركم للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة.

كما نرفق لكم طيه الغایات التي تم الموافقة عليها لإدراجها ضمن العقد الأساسي للشركة.

ونتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د. فايز الطراوحة

رئيس مجلس الإدارة

٢٠٠٨/١٢/٢٣
الرقم المنسق للأجهزة
رقم الملف
المجتمع المعني

لهم باسم الله
لهم اذن لهم
لهم اذن لهم

هاتف: ٩٦٢ + ٥١٠٥٢٤٤ (٦) + ٩٦٤ فاكس ٩٦٧٠٩٦٤ (٦) + ص.ب ٩٣٠٤١٩ عمان ١١١٩٣ الأردن
www.darkom.jo



التعديلات التي أقرت على نظام الأساس وعقد التأسيس

وافقت الهيئة العامة الغير عادية في اجتماعها بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٨ على التعديلات التالية:

- ١- تعديل اسم الشركة ليصبح شركة داركم لتمويل والاستثمار
- ٢- المادة (٤) من عقد تأسيس الشركة والمادة (٣) من النظام الأساسي للشركة:

غاييات الشركة وأهدافها:

تهدف الشركة إلى تحقيق القيمة، والأهداف، والنشاطات التالية:

أ- الغايات الرئيسية:

- ١- استثمار أموال الشركة بما يخدم مصالحها في جميع مجالات الاستثمار المتاحة في الأردن ضمن أحكام القانون والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
- ٢- التوزير المبادر للسلع الاستهلاكية والمحرمة.
- ٣- تمويل المشاريع العقارية السكنية والصناعية والتجارية والصحية وغيرها.
- ٤- الاستثمار في الأسهم والمندات المتداولة في بورصة عمان لصالح الشركة.

بـ- الغايات المكملة:

- ١- تأسيس الشركات وأو المعاشرة في رزقها أو معاشرتها في رزقها سواء كانت داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها.
- ٢- أن تقدر المقدار وتجري كافة التصرفات والمعاملات التي تراها لازمة أو مناسبة لتنفيذ أغراضها بالكيفية والشروط التي تراها مناسبة.
- ٣- أن تبتاع وتنتربى وتستاجر وتتبادل وتتجزء وترهن أموال متغيرة أو غير متغيرة أو آية حقوق أو امتيازات تراها لازمة لغايات الشركة بما في ذلك آية أراضي أو أبنية أو الآلات أو سعالي أو وسائل نقل أو بضائع وبيان تنشئ وتقيم وتتصرف وتجري التغيرات في الألبنة أو الأشياء حليماً يكون مسؤوليتها أو سلامة غرضها شريطة عدم تحكم تلك الأموال غير المتغيرة بقصد الاتجار بها.
- ٤- تحكم حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية أو مناصبة أو رسوم صناعية أو آية حقوق أخرى تتعلق بذلك واستغلالها أو تاجيرها لشركات أخرى لاستغلالها في الأردن أو خارج الأردن.
- ٥- أن توسم أو تسامح أو تشتري أو تتعاون مع أي شركة أو شخص أو مشروع أو أعمال يكون لها مصلحة فيها أو تشتراك أو تندمج أو تلحق أو ترتبط أو تتفق بأي شكل من الأشكال مع أي شخص أو شركة لاقتسام الأرباح وتحديد الفائدة والتعاون في المشاريع المشتركة والامتيازات وغير ذلك من الأعمال.
- ٦- أن تفترض الأموال اللازمة لمشاريعها دون أي تحديد سواء من البنك والمؤسسات المالية المحلية أو الأجنبية وتقديم الضمانات لهذه القروض بما في ذلك حق رهن أموالها المطلقة وغير المطلقة ضمناً لهذه القروض والمهن الالتمالية.
- ٧- أن تكتف الغير فيما يتحقق آية مصلحة الشركة.
- ٨- أن تقضي أرباح استثمارتها وأثمان آية حقوق باعتها أو تصرفت بها بأي وجه وبأي مقابل مهما كان نوعه نقداً أو أقساطاً أو بالعين في آية شركة أو هيئة سجلها منقوصاً منها كلها أو جزئياً سواء بحقوق مؤجلة أو متأخرة أو بذاتها أو بآية سندات مالية لأي شركة أو هيئة سجلها أو مقابل آخر حسب الشروط التي تقررها الشركة أو ان تمتلك وتحاول على وجه آخر بذلك الأسهم أو السندات المالية أو المقابل الذي حصلت عليه على الوجه المذكور.
- ٩- تحسين وتنمية وإدارة وتبادل وتاجير رهن وبيع وتصفية جميع أو بعض ما تمتلكه من أملاك وحقوق واستثارات وأن تصرف بها بكلفة أنواع التصرف.
- ١٠- أن تقوم بتمثيل الشركات والأفراد والمؤسسات في أي عمل من الأعمال الداخلية ضمن معاييرها.
- ١١- أن تبتاع أو تقتل أو تأخذ على عاتقها جميع أو بعض الأعمال أو الأموال أو الالتزامات أو الحصص أو الموارد لأي شخص أو شركة تقوم بالأعمال التي تقوم بها الشركة.
- ١٢- وضع الخطط والدراسات التمويلية وجميع المعلومات وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات التسويقية والمالية للمشاريع والشركات المرتبطة بذاتها والتي ترغب في التعاون معها أو الاشتراك في تأسيسها أو تحكمها أو شراء موجوداتها.
- ١٣- استثمار وتوظيف أموال الشركة المتخصصة عن حاجتها بالشكل الذي تراه مناسباً وبما يحقق مصلحة الشركة.
- ١٤- للشركة الحق بإصدار إسناد الفرض الخاصة بها وفقاً لأحكام القانون.
- ١٥- أن تلزم بأي حمل أو أصل وأن تمارس آية نشاطات وتصرّفات تساعد الشركة على تحقيق جميع غاياتها أو أي منها سواء بنفسها أو بواسطة وكلاء عليها.